والريبة فان عجز او تبرّم سلّمه الى القاضي او نبذه او ردّه الى الملتقط
عصى ولو التقط في بلد جاز نقله الى بلد آخر ولا يجوز نقله الى قرية او بادية
ويجوز منها الى البلد كما يجوز من بادية الى قرية او بادية ولا يجوز العكس وتفقة
الملتقط في ماله وهو واما عام كالوقف على اللقطاء والوصية لهم او خاص كالثياب
الملبوسة والمدفونة عليه والمفروشة تحته والمشدود بها والثوب من ملتقطا او
حيوان او حليّ او دراهم او دنانير كالدابة التي عنانها في يده والمشدود به
او ثيابه وكالمهد الذي هو فيه والسرير الذي عليه والدنانير المنبوذة فوقه والمضبوطة
تحته او تحت رأسه او فراشه وكخيمة او دار ليس فيها غيره لا البساتين ولا القرية ولو كان
بقرية امتعة موضوعة او دابة مربوطة او احد غير لم يجعل له ما لم يدفوه تحت اللقيط لا يجعل
الموضوعة في السوق يقرّ الشخص فانما يجعل له ما لم يدفوه تحت اللقيط لا يجعل
له سواء وجد معه رقعة ان تحته دفينا او في موضع كذا او لم يوجد ويستقل الملتقط
بحفظ مال اللقيط ولا يحتاج الى اذن القاضي ويحتاج في الانفاق ان امكن الرجوع و
يضمن ان انفق ولم يراجع ولا رجوع له بدين على اللقيط كمن في يده مال اليتيم وديعة
وانفقها عليه فانه لم يكن له ما انفق عليه الا مع من يتيم المال من سهم المصالح
وللرجوع عليه بدر فان لم يكن او كان وثمّ ما هو اهم منه استقرض عليه القاضي ان تيسّر
والا فتسط على الموسرين ويكون قرضا على اللقيط لكن لو ظهر قريب او سيد له
وجب عليه الاداء وقيل لا يجب على القريب ولو افتقر رجل واضطرّ
وهلك الحاكم عن الموسرين بالانفاق فلا رجوع واذا ايسر ويجوز للقاضي ان يأذن
الملتقط في الانفاق على اللقيط واللقطة من مال نفسه ليرجع على اللقيط
وما لكل ملتقط ان يبيعها ولكنه يجوز ان يأذن القيم في الانفاق على اليتيم من

مال نفسه ليرجع اليه واذا اختلفا في قدر الانفاق صدّق المنفق بيمينه ان
ادعى قدرا لائقا وان ادعى زيادة فصدّقه بتفريطه واسرافه فيضمن ولو انكر
اصل الانفاق وصدّق الملتقط وان لم يكن راجعة القاضي وانفق عليه
هو مال اللقيط لم يضمن ان شهد وان لم يشهد ضمن ولو انفق من مال نفسه فكمثله
من المساقاة **فصل** اسلام الشخص قد يثبت بنفسه وقد
يثبت تبعا اما الاول فالمكلف يصح منه الاسلام بالنطق ان كان ناطقا
وبالاشارة ان كان اخرس ولا يصح من الصبي والمجنون في حكم الدنيا لكن يحال
المميز من الابوين واهله الكفار استحبابا ويتلطف بابويه ليتوخذ منهما
فان ابيا فلا حيلولة فان بلغ ووصف الكفر حدّد فان اصرّ ردّ اليهما واما
في احكام الاخرة فان اضمر الاسلام كما اظهر ومات قبل البلوغ وبيان الكفر
فهو من الفائزين بالجنة كمن لم تبلغه الدعوة ومات واما التبعية فلها جهات
الاولى اسلام الابوين او احدهما فان كانا او احدهما مسلما يوم العلوق
تحكم باسلام الولد وان كانا كافرين يوم العلوق ثم اسلما او احدهما حكم باسلام
الولد في الحال وفي معنى الابوين الاجداد والجدات فاذا اسلم الجدّ او الجدّة تبعه
الولد وان كان ابوه او امّه حيّا فان بلغ واعرب بالكفر فمرتدّ والمجنون كالصغير
سواء كان بالغا او صبيا بلغ عاقلا او مجنونا حتى لو اسلم احد اصوله يتبعه
الثانية تبعية الشابي فاذا سبي المسلم طفلا منفردا عن ابويه حكم باسلامه
ولو بلغ واعرب بالكفر فمرتدّ ولو بسباء الدمي منفردا لم يحكم باسلامه وان
باعه من مسلم او اسلم الدمي ولو كان معه احد ابويه لم يتبع الابوين
ويشترط في التبعية ان لا يكون في ملكه رجل واحد بل يكفي ان يكون في جيش واحد

Copyright © King Saud University